

قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ م
بشأن
تمديد مهلة التفرغ للوظيفة

رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة

- بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له .
- وعلى المادة ٨٨ من المرسوم الصادر في ٧ جمادي الأولى ١٣٩٩ هـ الموافق ٤ إبريل ١٩٧٩ م في شأن نظام الخدمة المدنية .
- وعلى قراري المجلس المرقمين ٨ لسنة ١٩٨١ و ١٠ لسنة ١٩٨٤ الأول بشأن الأعمال التجارية والصناعية التي يجوز للموظفين مزاومتها والثاني بشأن تمديد مهلة التفرغ للوظيفة وإنهاء الارتباط بالأعمال التجارية والصناعية لمدة ستة أشهر تبدأ من ٢٧/١٢/١٩٨٤ .

- قرار -

مادة (١) : تمدد مهلة التفرغ للوظيفة وإنهاء الارتباط بالأعمال التجارية والصناعية في غير الحالات الواردة في المادة ١ من قرار المجلس رقم ٨ لسنة ١٩٨١ المبين أعلاه لمدة سنة تبدأ من ٢٧/٦/١٩٨٥ وذلك بشرط ألا يكون للعمل التجاري أو الصناعي الذي يزاوله الموظف علاقة بوظيفته وألا يتعامل الموظف بنفسه أو بوساطة زوجته أو أولاده بأية أعمال تجارية أو صناعية مع الجهة التي يعمل فيها .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة